

Distr.: General
5 September 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ٩٥ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

تنمية الموارد البشرية

تقرير الأمين العام**

موجز

أقرت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٩/٥٦، أهمية تنمية الموارد البشرية بوصفها تعمل في جملة أمور على تعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر فضلا عن أنها تسهم بمزيد من الفعالية في النظام الاقتصادي العالمي وتستفيد من العولمة. وهذا التقرير يستجيب للولاية الواردة في ذلك القرار. وهو ينطلق من النظرة الأوسع نطاقا إلى تنمية الموارد البشرية، التي نشأت على مدى السنوات الأخيرة، وتركز على المسائل التي يتطرق إليها القرار. والتقرير يبرز الموارد البشرية بوصفها وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر ويركز على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز تنمية الموارد البشرية. ويتناول التقرير أيضا الحاجة إلى موارد كافية وتمويل كاف لزيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية.

* A/58/150.

** يرجع التأخير في تقديم هذا التقرير إلى الحاجة إلى إجراء مشاورات مكثفة مع مختلف مكاتب الأمم المتحدة ليتضمن التقرير آخر التطورات في أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية.



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥-١	أولا - مقدمة
٤	٣٦-٦	ثانيا - الموارد البشرية بوصفها وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي وللقضاء على الفقر
١٦	٤٩-٣٧	ثالثا - دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز تنمية الموارد البشرية
١٩	٥٧-٥٠	رابعا - زيادة الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية
٢٣	٦٦-٥٨	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - تحتل تنمية الموارد البشرية مركزا محوريا في تحقيق الأهداف والغايات والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دوليا، الواردة في نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة وإعلان الألفية، لا سيما تلك الأهداف والغايات والالتزامات المتصلة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة. ويتصل خمسة من الأهداف الثمانية الواردة في إعلان الألفية اتصالا مباشرا بالصحة والتعليم - وهما عنصران أساسيان في تنمية الموارد البشرية.

٢ - وهناك إقرار ظل يتكرر على الصعيد الدولي الحكومي بأهمية تنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. فقد سلمت الجمعية العامة، في الفقرة ٢ من قرارها ١٨٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بأهمية تنمية الموارد البشرية بوصفها وسيلة، من بين وسائل أخرى، لتحسين النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر فضلا عن المشاركة بمزيد من الفعالية في النظام الاقتصادي العالمي والاستفادة من العولمة.

٣ - كذلك أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إعلانه الوزاري لعام ٢٠٠٢، إلى أن تنمية الموارد البشرية تشكل جانبا أساسيا من جوانب القضاء على الفقر وجانبا حيويا في عملية التنمية المستدامة، يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة^(١). وقد ظلت تنمية الموارد البشرية وجوانب محددة تتصل بالصحة والتعليم تحتل صدارة جدول الأعمال الدولي. فقد قدمت الدورات الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبالأطفال التوجيهات والتزامات بشأن الصحة والتعليم. وأكد منتدى دافوس العالمي للتعليم، ومبادرة توفير التعليم للجميع والعديد من جهود المتابعة التي بدأت بعدهما أهمية توفير التعليم للجميع باعتباره أولوية دولية. كذلك تتضمن الشواغل المحورية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عنصري الصحة والتعليم.

٤ - ويتطلب تحقيق الأهداف المرجوة بحلول عام ٢٠١٥ تكييف استراتيجيات تنمية الموارد البشرية لتلبي الاحتياجات المتغيرة في سياق العولمة. ويتمثل التحدي في وضع وتنفيذ استراتيجيات للموارد البشرية تستجيب للاحتياجات المحلية والحقائق على الصعيد العالمي.

٥ - ويستجيب هذا التقرير للطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ١٨٩/٥٦ بتقديم تقرير عن تنفيذ ذلك القرار^(٢) وهو ينطلق من الرؤية الأوسع نطاقا لتنمية الموارد البشرية، التي نشأت على مدى السنوات الأخيرة ويركز على المسائل التي يتناولها القرار ١٨٩/٥٦. ومن بين هذه القضايا، بوجه خاص، الحاجة إلى اعتماد نهج شامل وزيادة الاستثمار في تنمية

الموارد البشرية وتعزيز استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومواءمة الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وشراكاتها. وهناك تشديد بوجه خاص، في الفقرة ٩ من القرار ١٨٩/٥٦، على أهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية الموارد البشرية وتحث الفقرة على اعتماد سياسات ونهج وتدابير لتضييق الفجوة المتعاظمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بوجه خاص، وفي التكنولوجيا بوجه عام. ولهذا السبب، فإن هذا التقرير يركز خاصة على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز تنمية الموارد البشرية.

ثانياً - الموارد البشرية بوصفها وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر

تنمية الموارد البشرية في سياق العولمة

٦ - إن توفر قدرات مؤسسية بشرية رئيسية وداعمة مدربة تدريباً جيداً أمر أساسي للبلدان النامية لتستفيد من الفرص التي تتيحها العولمة. وقد وظف العديد من البلدان استثمارات في مجال خدمات التعليم والصحة، تتيح للفقراء الاستفادة من النمو^(٣)، وقد أظهرت البلدان النامية التي استفادت إلى أقصى حد من اندماجها في الاقتصاد العالمي أوجه تحسن مثيرة للإعجاب في مجالي التعليم الابتدائي ومعدل وفيات الرضع. وعلى عكس ذلك، فإن الاقتصاد العالمي الحالي القائم على التنافس الشديد يمكن أن يفاقم الفجوة القائمة بين البلدان من حيث تنمية الموارد البشرية. فمن الحيوي إذن أن يكون لكل بلد سياسة وطنية قوية لبناء موارده البشرية. ولا بد لكل استراتيجية لتنمية الموارد البشرية في سياق العولمة أن تهدف إلى إتاحة الفرص للجميع وخاصة المرأة والطفلة. ويجب أن تكيف للاتجاهات المتغيرة لتحسين الآثار الإيجابية إلى أقصى حد بالنسبة للفقراء ولتوفير إطار قائم على المشاركة يمكن الناس من التأثير بصورة فعالة في عمليات صنع القرارات.

٧ - إن المهارات والمعارف هي محرك النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وتعد السياسات والممارسات التي تساعد الأفراد على أن يصبحوا قادرين على العمل بفضل التدريب وتنمية المهارات والتعليم حاسمة من أجل تحسين واستمرار الفرص المتاحة لهم للإنتاج وإدراج الدخل، ولتعزيز التنقل في سوق العمل. وقد تبين أن تنمية المعارف والمهارات عن طريق اتباع الطرق السليمة لتوفير التدريب والتعليم والنشر والخبرات يزيد من إنتاجية القطاع الصناعي.

٨ - وتتمثل إحدى فوائد العولمة في زيادة أسباب الوصول إلى القواعد المعرفية العالمية أو الإقليمية. وعلى الرغم من أن القرارات المتعلقة بمناهج التعليم وطرق التلقين واستخدام الامتحانات وما إلى ذلك، تتخذ في نهاية المطاف على الصعيد الوطني أو المحلي، فبالإمكان أن تستفيد باستنادها إلى التعرف على ما نجح منها في بلدان أخرى، وخاصة في البلدان التي تشاركها تقاليد لغوية وثقافية. وفي هذا الصدد، قد يكون للمؤسسات وما يتخذ من إجراءات على الصعيد الوطني دور مساعد بوجه خاص نظرا إلى أوجه الشبه فيما بين البلدان في منطقة ما في أنماط التحاق الطلبة بالمدارس واستمرارهم فيها.

النهج الشامل لتنمية الموارد البشرية

٩ - على مدى السنوات، تطور مفهوم تنمية الموارد البشرية ليصبح مهمة أوسع نطاقا في مجال السياسات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسات العامة فيما يتعلق بتسهيل تنمية القدرات البشرية واكتساب المعارف والتمكين والمشاركة، وكفالة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وسبل الرزق المستدامة والعدل والإنصاف. وتنمية الموارد البشرية غاية في ذاتها، وتسهم في بناء التسامح والسلام، ولكن لا بد من الاعتراف بها بوصفها شكلا أساسيا من أشكال الاستثمار المنتج. واستجابة لهذا التحول، ظلت منظومة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة تركز بصورة مطردة على دعم البلدان على دمج تنمية الموارد البشرية بالكامل في سياسات الاقتصاد الكلي ومبادرات القضاء على الفقر من خلال حملة أمور منها التعاون التقني.

١٠ - ولتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، يتعين اتباع نهج متعدد القطاعات عندما يتم فعلا تصميم وتنفيذ استراتيجيات إنمائية على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي لأي نهج شامل أن يعزز إلى أقصى حد التأزر والآثار التي تعود بالفائدة على الجميع في مجالي الصحة والتعليم وغيرها من نهج بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، استطاع العديد من البلدان النامية، بفضل إدماجها أنشطتها في مجالات الصحة والتعليم والتغذية أن تؤثر على صحة الطفل ومعدلات الاستمرار في الدراسة وعلى تحسين معدل الالتحاق بالمدارس لدى البنات.

١١ - فمعالجة للعوامل الحاسمة في مجالي الصحة والتعليم أمر أساسي لضمان تحقيق تحسن مستمر. أما العوامل الأوسع نطاقا، التي تؤثر على حالة تنمية الموارد البشرية، كالبيئة، والمياه، والزراعة، والعمالة، وسبل الرزق في المناطق الحضرية والريفية، والتجارة، والسياحة، والطاقة والإسكان، فينبغي أيضا أن تعالج بإجراءات تتخذ على الصعيد المحلية والوطنية والعالمية. ومن شأن إدماج تنمية الموارد البشرية في الأنشطة الإنمائية الأخرى، كالتنمية الريفية أو برامج

الهياكل الأساسية الريفية، أن يعزز من قدرة وإمكانات الفقراء، ويساعد من ثم على القضاء على الفقر.

١٢ - شددت الفقرة ٧ من القرار ١٨٩/٥٦ على ضرورة كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة في وضع وتنفيذ سياسات وطنية ومحلية لتعزيز تنمية الموارد البشرية. والمساواة بين الجنسين تقع في صلب مسألة ما إذا كانت الأهداف الإنمائية للألفية ستحقق في مجالات تحسين الصحة ومكافحة المرض والحد من الفقر وتخفيف طائلة الجوع، وتوسيع نطاق التعليم وخفض معدلات وفيات الأطفال وزيادة أسباب الوصول إلى المياه المأمونة وكفالة الاستدامة البيئية^(٤).

١٣ - وللتصدي بفعالية لأوجه عدم المساواة بين الجنسين، ينبغي تعميم المنظور الجنساني في جميع سياسات تنمية الموارد البشرية وبرامجها. واعتبارات المساواة بين الجنسين أساسية من أجل تصميم السياسات والبرامج المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

١٤ - فتأمين سبل الوصول كاملة وعلى قدم المساواة إلى الرعاية الصحية والتعليم أمر أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين. وتعليم البنات بطريقة فعالة للغاية لتحقيق نمو اقتصادي وهو استثمار اجتماعي يحتل أعلى المراتب: فسنة واحدة في المدرسة بالنسبة للأمهات يخفض معدلات وفيات الأطفال بنحو ١٠ في المائة؛ وتشير التقديرات إلى أن تحقيق زيادة بنسبة ١ في المائة في عدد النساء المتحقات بالتعليم الثانوي يرفع معدل نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٠,٣ في المائة. والمرأة المتعلمة أقرب إلى أن تبعث أولادها إلى المدرسة وتبقيهم فيها. غير أن ٧,٥ في المائة من الكبار الأميين في العالم هم من النساء، وأن البنات يشكلن ٦٠ في المائة من ١١٣ مليون طفل لا تتوفر لهم أسباب الالتحاق بالمدارس الابتدائية. وتشكل البنات أيضا غالبية ملايين الأطفال الذين يتركون الدراسة بسبب الزواج، أو العمل، أو لإعالة الأسرة التي اجتاحتها الإيدز أو لأنهن حوامل أو مجرد أن أحدا لا يكثرث لقيمة تعليمهن^(٥).

١٥ - هناك اتجاهات مختلفة في العالم تشكل تحديات خاصة أمام المرأة وتتطلب استجابة قائمة على المعرفة المستمدة من التعليم. ويتطلب أي مجتمع لتكثيف معارفه، ولتحقيق النمو في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أن تحصل المرأة على التعليم والتدريب اللازمين لتسهم جيدا في بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية متغيرة. وتحسين سبل الوصول إلى التعليم بالنسبة للبنات والمرأة ينطوي أيضا على الحاجة إلى تحسين القدرات المادية في نظام التعليم والتصدي لمسائل السلامة وغيرها من المشاكل التي يمكن أن تعوق تعليم البنات^(٦).

١٦ - تعد الصحة الجيدة أساسية لتنمية الموارد البشرية والازدهار على الصعيد الوطني. ومن المسائل التي ستعالج ما يلي: توفير الموارد البشرية وتوزيعها في مجال المهن الصحية؛ وتذليل العقبات المالية والمادية والاجتماعية التي تعترض الخدمات الصحية؛ وتوفير لوازم مأمونة ومنظورة من الأدوية واللقاحات الميسورة الثمن؛ وتوفير آليات لزيادة نطاق التغطية الصحية؛ وتوفير إطار مؤسسي وفي مجال السياسات يتيح للدولة أن تعمل بوصفها راعيا فعالا للنظام الصحي؛ وتوفير الأساليب اللازمة للعمل على نطاق القطاعات والتعلم من القطاعات الأخرى.

١٧ - ويستدعي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن نعمل بسرعة على تقييم أثره في مجال تنمية الموارد البشرية - وأن نصوصغ استجابة ملائمة، لا سيما في البلدان التي ينتشر فيها الوباء على نطاق واسع. فالموارد البشرية في مختلف القطاعات، كالتعليم، والزراعة، والصحة - تتأكل جراء هذا الوباء، ثم إن وظائف الموارد البشرية المتبقية تتغير، في حالات كثيرة، استجابة لمجموعة من الاحتياجات أوسع نطاقا وأشد إلحاحا. وكثيرا ما تزداد هذه الحالة تفاقما بفعل الهجرة الداخلية والخارجية.

١٨ - ولزيادة إسهام تنمية الموارد البشرية إلى أقصى حد في التنمية الوطنية، من الأهمية بمكان تطوير القدرات والفرص لجميع الأجيال وإدراج منظورات الفئات التي تتطلب اهتماما خاصا، كالأشخاص الذين يعانون من حالات عجز وكبار السن والشباب والسكان الأصليين. وفي مواجهة العولمة، يكتسب بناء القدرات وتمكين المجتمعات من الأهمية ما تكتسبه تنمية القدرات الفردية.

الإطار ١

برامج التغذية في المدارس

تعمل التغذية في المدارس على الحد من طائلة الجوع على المدى القصير، وتساهم في تخفيف أوجه سوء التغذية وتساعد الأطفال على التركيز وتعلم وتوفر نقطة دخول وقدرة لوجستية فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى كأنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتثقيف التغذوي والنظافة والصحة. والطعام عامل مشجع وحفز على القيام بأنشطة أخرى. ولدى المجتمعات المحلية ميل نحو إدارة شؤون الغذاء وتخزينه وإعداده. فإشراك المجتمع يساهم في إدارة البرامج وتنفيذ الأنشطة التكميلية وتحقيق الاستفادة.

ويعمل برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه بإطراد للتصدي لمسائل الصحة والتغذية الأخرى لدى الأطفال الذين في سن الدراسة، باتباع نهج التغذية المدرسية. وتشارك

الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية إلى جانب المنظمات الدولية والمحلية في العمل على تنفيذ مجموعة كاملة من الأنشطة التكميلية من قبيل علاج الطفيليات المعوية، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وتتولى شراكات أقيمت مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أيضا تنفيذ أنشطة تكميلية، وتقدم منظمات غير حكومية المهارات المطلوبة لتنفيذ أنشطة على الصعيد المحلي.

بناء القدرات

١٩ - يجب من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، أن تحدد استراتيجيات تنمية الموارد البشرية احتياجات محددة لتطوير القدرات. فبالرغم من التقدم المحرز في رسم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتنفيذها، ما زالت الجماعات المحلية في العديد من البلدان النامية تعاني من تفاقم الفقر وتعاضل التفاوت في توزيع الثروات ومحدودية فرص العمل وإخفاق نظام الضمان الاجتماعي والمشاكل البيئية، بالإضافة إلى ضعف المؤسسات غير القادرة على كفالة حشد الموارد وتنسيق الجهود والمشاركة على نطاق واسع.

٢٠ - ولمواجهة هذه التحديات، تساعد منظومة الأمم المتحدة البلدان النامية في تطوير قدراتها على تنمية الموارد البشرية، ومن ذلك تقديم الدعم لرسم السياسات وتحليلها ووضع المعايير والتعاون التقني في مجالات كالصحة والتعليم، والعمالة والقدرة الإنتاجية، وإدارة الموارد البشرية، وبناء المؤسسات. وتستخدم الأمم المتحدة طرائق من قبيل الدعوة والتوعية؛ وتحليل السياسات؛ وتحقيق التوافق في الآراء؛ وتوفير المعلومات عن الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية؛ وبناء القدرات؛ وتبادل الممارسات الجيدة؛ وإقامة الشراكات مع المجتمع الدولي والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ والتركيز على التنفيذ والرصد والتقييم. وأحرز أيضا تقدّم هام في تحقيق مزيد من التعاون فيما بين مختلف منظمات الأمم المتحدة. وفي حين تستهدف العناصر المميّنة لفرادى برامج العمل بلوغ أهداف متفق عليها باستخدام طرائق مشتركة، فإنها تشدد بدرجات متفاوتة على أنشطة مختلفة، استنادا إلى الولايات المحددة الموكلة إلى المنظمات و/أو الخصوصيات الإقليمية.

٢١ - وشجّع القرار ١٨٩/٥٦ منظومة الأمم المتحدة على التركيز في أنشطتها التعاونية على بناء القدرات البشرية والمؤسسية، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة والبنات والفئات الضعيفة. وانعكس ذلك في العديد من الأنشطة التي تضطلع بها المنظومة. وقد جرى تناول بعضها أدناه.

٢٢ - من أجل دعم بناء القدرات في البلدان توفّر منظمة الصحة العالمية التوجيه في مجال السياسات العامة والدعم التقني في مجال الموارد البشرية المتصلة بالصحة، وذلك عن طريق جمع البيانات وتعميمها ليستفاد منه في التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات للموارد البشرية. وتتناول أنشطة منظمة الصحة العالمية مسائل من قبيل تحسين تقديم الخدمات وأداء النظم الصحية بوجه عام والحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية وتوفير مزيد من التمويل للآليات وتدعيم البحوث. ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان بناء القدرات الوطنية من أجل التوصل إلى فهم أفضل للصلات بين السكان والتنمية والفقر عن طريق تحسين جمع البيانات وإجراء التحليلات؛ والوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وعن طريق توسيع نطاق الدعوة للاستثمار في تعليم البنات وتمكين المرأة والصحة الإنجابية، وهي مجالات بالغة الأهمية للتنمية والحد من الفقر. ويرمي البرنامج الصحي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى حماية وتعزيز الحالة الصحية للاجئين الفلسطينيين والمحافظة عليها وتلبية احتياجاتهم الصحية الأساسية.

٢٣ - ويشجع برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) البلدان، ولا سيما البلدان التي ينتشر فيها هذا الوباء انتشارا واسعا، على إجراء تقييمات متعددة القطاعات للاحتياجات من الموارد البشرية ورسم الاستراتيجيات الملائمة على كل من المدى القصير والطويل لتلبية الاحتياجات التي يتم تحديدها. ويساعد هذا البرنامج أيضا، في جملة أمور، على بناء قدرات الهيئات الوطنية لتنسيق مكافحة الإصابة بالإيدز والبلدان الشريكة الأخرى على الاضطلاع بعمليات للتخطيط الاستراتيجي، ولا سيما في مجالات الرصد والتقييم وحشد الموارد؛ وتعزيز القدرات الوطنية على مراعاة تعميم مسألة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الأدوات والخطط الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية.

٢٤ - وتشدد الأنشطة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية عن طريق جملة أمور منها توفير التعليم على جميع المستويات وطيلة الدورة الحياتية؛ والحكم الديمقراطي؛ وإدماج العوامل الثقافية في استراتيجيات التنمية؛ وحماية البيئة وتسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ وأخلاقيات العلم؛ وإعمال حقوق الإنسان بوصفها المبدأ الموجه للتنمية. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا في وضع خطط عمل إقليمية من أجل تنفيذ أنشطة التوعية والتدريب في مجال حماية البيئة. وينفذ برنامج الأغذية العالمي برامج الغذاء مقابل التدريب، في إطار الجهود التي يبذلها لتعزيز دور المرأة في توفير الأمن الغذائي للأسرة المعيشية ودعم الاستثمارات في

مهارات النساء والمراهقين ومعارفهم، مشدداً بشكل خاص على تلبية احتياجات النساء من التعليم وتطوير المهارات. وترمي أنشطة تنمية القدرات التي تقوم بها جامعة الأمم المتحدة إلى رفع كفاية مهارات ومعارف الأفراد والجماعات والمؤسسات عن طريق برامج تدريب متقدمة وتخصيصية للعلماء في مراحل الدراسات العليا وللمهنيين الشباب، لا سيما أولئك الذين ينتمون إلى البلدان النامية، وإلى تنمية القدرات المستندة إلى مشاريع معينة. وساعدت البرامج التعليمية التي تنفذها الأونروا على تخفيض نسبة الأمية لدى اللاجئين الفلسطينيين، فضلاً عن توفير التدريب التقني والمهني والتعليم للناشئة من اللاجئين الفلسطينيين.

٢٥ - وتسعى منظمة العمل الدولية في مجال العمالة والقدرة الإنتاجية إلى التشجيع على توظيف مزيد من الاستثمارات في تنمية المهارات والتدريب عن طريق الدعوة وتطوير المعرفة وتحسين سياسات التدريب وبرامجه، ولا سيما من أجل دعم إدماج الفئات المحرومة في سوق العمل. ويساعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تدعيم قدرات مؤسسات التدريب الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية على تنفيذ برامجها التدريبية في مجالات كقانون المنافسة، والتجارة والبيئة، والدبلوماسية التجارية، وتمويل التجارة، والاستثمار، والتجارة الإلكترونية، وإدارة المرافق، ويشجع على الاستخدام الواسع النطاق لتقنيات التعلم من بعد والترابط الشبكي. وتهتم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بالتنمية الصناعية عن طريق بناء القدرات من خلال تحسين الإدارة الصناعية والبنية الأساسية المؤسسية، وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورفع كفاية القدرات التكنولوجية، وتعزيز المهارات والحصول على التكنولوجيا الحديثة، وبناء القدرات في مجال التجارة والتصدير، واعتماد تدابير إنتاجية أنظف وفعالة من حيث استهلاك الطاقة. وساعدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) الدول الأعضاء على تصميم استراتيجيات لتعزيز عمالة آمنة ومربحة والحصول النصف والمتساوي على الموارد الإنتاجية، كالأراضي والمياه والقروض، وعلى استعراض واعتماد سياسات تهيئ الظروف التي تشجع على استقرار العمالة، ولا سيما في المناطق الريفية، بما في ذلك العمل خارج المزارع. وتسهم الأونروا في تنمية الموارد البشرية عن طريق إنشاء المشاريع الصغيرة وإيجاد الوظائف والتخفيف من وطأة الفقر وتمكين المرأة وتعزيز النمو الاقتصادي بواسطة توفير القروض للاجئين الفلسطينيين والقطاعات الهامشية الأخرى من قطاعات المجتمع.

٢٦ - ومن أجل تعزيز قدرات صغار المزارعين والفئات المحرومة الأخرى من سكان الأرياف، بما في ذلك النساء، على الإدارة المستدامة للموارد الزراعية والموارد الإنتاجية الأخرى التي تعتمد على الأرض، قدّمت الفاو المساعدة لتنمية وإصلاح قدرات المؤسسات العامة الريفية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ويدعم صندوق الأمم المتحدة

للسكان بناء القدرات والحوار بشأن السياسات العامة على الصعيدين الدولي والوطني من أجل تلبية الاحتياجات ذات الأولوية للمسنين، ولا سيما الفقراء والنساء. وساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في صياغة تشريعات وإقامة مؤسسات بيئية، مع التشديد على الإسهام المباشر للمواطنين وتدريبهم، وتعزيز المتابعة الداخلية وتبسيط الإجراءات. ومن أجل دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتمكين المدن من أن تصبح عوامل محركة للتنمية، ولا سيما للفقراء، يعزز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة) استراتيجيات لبناء القدرات من أجل معالجة مشكلة الأحياء الفقيرة.

٢٧ - وفي مجال الإدارة العامة، اضطلعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة بمبادرات تستهدف تحسين قدرات الموارد البشرية في القطاع العام في عدد من البلدان، كتقديم المشورة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بشأن إصلاح الخدمة المدنية. وفي ميدان الطيران المدني، رُسمت استراتيجية منظمة الطيران المدني الدولي لتنمية الموارد البشرية من أجل تلبية الحاجة إلى كفاءة تقديم النوعية نفسها من التدريب في أرجاء العالم توخيا لسلامة الطيران المدني الدولي وفعاليته. ويقدم الاتحاد البريدي العالمي المساعدة التقنية لتطوير الموارد البشرية والتدريب، استنادا إلى أهداف استراتيجية بيجين البريدية لعام ١٩٩٩. وتضطلع المنظمة العالمية للملكية الفكرية بمبادرات لمواءمة تنمية الموارد البشرية مع السياسات والأولويات الوطنية في مجال الملكية الفكرية عن طريق اتفاقات التعاون. وقامت أيضا في عام ٢٠٠٢ بتدريب ما يزيد على ٨ ٥٠٠ موظف على الصعيد الوطني على مختلف جوانب الملكية الفكرية. ويساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة البلدان في مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والفساد والمخدرات غير المشروعة وذلك بتركيز التعاون التقني على تعزيز قدرات الكيانات الحكومية وغير الحكومية، فضلا عن تعزيز قدراتها في مجال إصلاح العدالة الجنائية.

مواءمة أنشطة منظومة الأمم المتحدة

٢٨ - تطلب الفقرة ١٠ من القرار ١٨٩/٥٦ إلى منظومة الأمم المتحدة العمل على زيادة تنسيق جهودها المشتركة الرامية إلى تنمية الموارد البشرية، وفق السياسات والأولويات الوطنية. وتتقاطع تنمية الموارد البشرية مع أنشطة العديد من المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ويركّز النهج الذي تتبّعه على بناء القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان النامية، باستهدافه مختلف المستويات والأعمار والفئات. وقد أُخذ عدد من الإجراءات على مختلف المستويات من أجل تعزيز التعاون والإجراءات المشتركة فيما بين المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. والسعي جارٍ لتنفيذ

خطة المواءمة على الصعيدين العالمي والقطري، بما في ذلك عن طريق آليات مشتركة للتمويل/الإبلاغ، وبشكل أكثر تحديداً، عن طريق تجميع التمويل والمساعدة التقنية بالتعاون مع الحكومات المحلية والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين، واستخدام أطر التنسيق الموجودة لدى منظومة الأمم المتحدة، كالورقات الاستراتيجية للحد من الفقر.

٢٩ - وتوفّر الأهداف الإنمائية للألفية إطاراً للتفاعل الوثيق فيما بين المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ففيما يتعلق بالإبلاغ، على سبيل المثال، تتقاسم منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) المسؤوليات بالنسبة إلى مؤشرات صحة الأم والطفل، في حين تتقاسم منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وصندوق الأمم المتحدة للسكان المسؤوليات بالنسبة إلى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسكان. ويكفل العمل المشترك بين الوكالات بشأن الإبلاغ، بالتشاور مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعن طريقها، الاتساق التقني في جمع البيانات وتحليلها وإثبات صحتها، ويحدد مسؤوليات الإبلاغ. ويستخدم البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة السكان في الأمم المتحدة قواعد البيانات العائدة إلى منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على أنهما مصادرها الرئيسية للمعلومات عن الصحة فيما يتعلق بالأهداف.

٣٠ - وتلتزم ثلاثون وكالة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، التي ترمي إلى توجيه المواجهة التي تتولاها منظومة الأمم المتحدة على مدار فترة السنوات الخمس. وتحدد هذه الخطة الاستراتيجية، التي رُسمت في السياق العام للإطار الاستراتيجي العالمي لمكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المهام الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود الوطنية، وتحدد نهج مشاركة المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مواجهة منسّقة لانتشار هذا الوباء وأولويات هذه المشاركة. وجرى في عام ٢٠٠٢ تأييد إطار رصد التقدم المحرز في سبيل بلوغ أهداف منظومة الأمم المتحدة والأهداف التي ينص عليها إعلان الالتزام بشأن مكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن المقرر أن يتم استعراض منتصف المدة لهذا الإعلان في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣.

٣١ - وصُمِّمَ العديد من الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لتنمية القدرات وجرى تنفيذها بالتعاون فيما بين المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي. وتُناقش مفاهيم تنمية القدرات أو الموارد البشرية وتُصاغ بصورة مشتركة في سياق عملية إعداد البرامج أو المشاريع المشتركة.

٣٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، تتبّع اللجان الإقليمية نهجا متكاملًا لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ومتابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية عن طريق القيام، في جملة أمور، بجمع أفضل الممارسات وتعميمها وتبادل التجارب والترابط الشبكي في ميادين متنوعة. فقد رعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الفريق الدراسي الأفريقي المعني بورقات استراتيجية للحد من الفقر، في حين اقترحت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استراتيجية من أجل تعزيز مشاركة الفقراء بصورة منتجة في سوق العمل. وتحشد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الموارد المتوافرة على الصعيد المحلي لتنمية التعاون واعتماد الفئات على نفسها في المجتمعات الريفية المحلية، بما في ذلك الزعماء والنساء والشباب والمسنون المحليون. وتُوجّه الجهود التي تبذلها اللجان الإقليمية لتعزيز الإدماج الفعلي للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي من خلال عملية التكامل الإقليمي التي تقوم بها والدعم الذي تقدّمه للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية. ونشطت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشكل خاص لدعم أقل البلدان نموًا في عملية الدوحة. وتقدّم اللجنة الاقتصادية لأوروبا المساعدة من أجل تيسير إدماج البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. وبرزت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أنها إحدى الأولويات البرنامجية لجميع تلك اللجان الإقليمية في السنين الأخيرة.

الإطار ٢

مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات

مبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات، التي أطلقها الأمين العام في دكا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، هي مثال على مبادرة عالمية تجمع ١٣ كيانًا من كيانات الأمم المتحدة لدعم الشراكات من أجل تعليم البنات على المستويين الوطني والإقليمي. وفي إطار هذه المبادرة، التزمت الوكالات وشركاؤها بالقيام بحملة مدتها ١٠ سنوات من أجل تعليم البنات، تستهدف تحسين توافر التعليم للبنات وجودته في جميع أرجاء العالم. والهدف العام للمبادرة هو القضاء على التمييز والتفاوت بين الرجل والمرأة في نظم التعليم من خلال اتخاذ إجراءات على مستوى القطر والمقاطعة والمجتمع. وفي حين يشكل التعليم الأساسي إحدى

الأولويات التي تركز عليها المبادرة، مما يتوافق مع حركة توفير التعليم للجميع وأهداف المؤتمرات العالمية المتعلقة بالتعليم، فإن المبادرة تدعم أيضا الانتقال إلى التعليم الثانوي وجوانب التعليم الأخرى التي تيسر التعلم للبنات مدى الحياة.

الشراكات

٣٣ - تشجّع الفقرة ١٤ من القرار ١٨٩/٥٦ منظومة الأمم المتحدة على أن تواصل، حسب الاقتضاء، إقامة شراكات مع القطاع الخاص، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لزيادة المساهمة في بناء القدرات في مجال الموارد البشرية في البلدان النامية. والعمل الذي تقوم به المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات والموارد البشرية ينطوي على العمل والتعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص عن طريق أنشطة متعددة، منها البحوث والتحليل وتعميم المعلومات الإحصائية والمعلومات الأخرى ومشاريع التعاون التقني. وفتحت عملية تمويل التنمية، التي أدت إلى انعقاد مؤتمر مونتيري الدولي لتمويل التنمية، آفاقا جديدة من التعاون مع مختلف أصحاب المصلحة.

٣٤ - وتشكّل الشراكات الطوعية غير الناجمة عن مفاوضات والرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة إحدى النتائج الهامة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وينصب التركيز المعلن لعدد كبير من هذه الشراكات على بناء القدرات، في حين تتضمن الشراكات الباقية بناء القدرات بوصفها أداة فعالة لبلوغ أهدافها. وينطوي بناء القدرات في سياق هذه الشراكات على تطوير مجموعة كبيرة من القدرات الفردية والمؤسسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي.

٣٥ - تم الإقرار بأن للقطاع الخاص مصلحة حاسمة في التعاون الإنمائي لا سيما في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخيرة. وقد اتسع نطاق الميثاق العالمي بمجرد قيام الأمين العام بإطلاقه رسميا في تموز/يوليه ٢٠٠٠ على نطاق الشركات ليشمل أكثر من ١٠٠٠ شركة أعمال، وخمس وكالات تابعة للأمم المتحدة، وجماعات عمالية دولية، وأكثر من ٢٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني على الصعيد العالمي. وقد أدى تعاون أصحاب المصالح الكثيرين إلى تحقيق نتائج ملموسة، بما في ذلك مبادرة ترمي إلى زيادة عدد شركات الأعمال بصورة مطردة في أقل البلدان نموا؛ ووضع دليل دوائر الأعمال في تقييم أثر النزاعات وإدارة الأخطار؛ وتقديم توصيات بشأن السياسات في مجال الشفافية؛ والاتفاق بين أصحاب الأعمال الدوليين والجماعات العمالية للتعاون في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الصدد، سيتم تقديم تقرير عن الشراكات العالمية على نحو منفصل

إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، في إطار البند المعنون "نحو إقامة شراكات عالمية".

٣٦ - وهناك إقرار كامل في كثير من المجالات الأخرى بضرورة التأكد من وجود استخدام أمثل لإمكانيات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، مثلاً في تعزيز النظم الصحية، ودعم تحسين إدارة الموارد البشرية داخل الشركات ومؤسسات البناء. ويتعين على الشركاء أن يشاركوا على نحو أوثق في المناقشات المعقودة حول سياسات التدريب وتطوير المهارات بما أن عملية الحوار الاجتماعي القوية تعتمد على نظم التدريب الأكثر نجاحاً.

الإطار ٣

إقامة الشراكات من أجل مكافحة الأمراض

في ضوء الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الأمراض المعدية، يشكل بصفة خاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل حاجزاً أساسياً يعرقل التنمية ويحتاج إلى اهتمام خاص. ويقوم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بتعزيز ودعم صياغة شراكات عملية ووظيفية بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تلك التي تمثل الأشخاص الذين يحملون مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والنساء، والشباب، والقطاع الخاص في تنفيذ التقييمات وخطط العمل المتعلقة بالاحتياجات في مجال الموارد البشرية.

وأحد التحديات المواجهة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو إمكانية الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات، والعقاقير اللازمة لمكافحة الالتهابات العرضية، فضلاً عن علاجها، ويشمل ذلك الإدارة الإكلينيكية، وخدمات التمريض، وإسداء المشورة، والدعم الاجتماعي والنفسي. وتم إطلاق التحالف الدولي لكفالة إمكانية الحصول على العلاج المضاد لفيروس نقص المناعة البشرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ لتحسين الجهود المبذولة من أجل توسيع نطاق الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات من جانب أكبر عدد من الناس في البلدان النامية. وقد ساعد ذلك على جمع أكثر من ٥٠ شريكاً، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمانحون، والحكومات، والأشخاص الذين يحملون مرض فيروس نقص المناعة البشرية ومناصريهم، والقطاع الخاص، ومؤسسات الأبحاث، والمنظمات الدولية.

وفي أواخر عام ٢٠٠٣، سوف تقوم أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بتسهيل إنشاء مرافق الدعم التقني الإقليمية التي من شأنها أن تعزز قدرة الشركاء في الأقطار على زيادة إمكانياتهم الوطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال الاستجابة لطلبهم الحصول على دعم بناء القدرات والمساعدة التقنية في المجالات ذات الأولوية. ومثال آخر على ذلك التحالف العالمي للقاحات والتحصين.

ثالثاً - دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز تنمية الموارد البشرية

٣٧ - من المعترف به بصورة عامة أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أدوات قوية لدفع تنمية الموارد البشرية قدماً. ومن خلال تحسين الاتصالات والحصول على المعلومات والمعرفة، تكتسب هذه التكنولوجيات قدرة هائلة على تعزيز المشاركة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبشرية الأخرى. ويمكن أن تكون هذه التكنولوجيات أداة قوية لتعجيل النمو الاقتصادي والإنتاجية، وتعزيز رفاهية الإنسان بصورة مطردة، والتشجيع على الحكم الرشيد، وتخفيف وطأة الفقر.

٣٨ - غير أن كثيراً من البلدان، لا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا تستطيع أن تستفيد استفادة كاملة من استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأنها لا تستطيع الحصول عليها ولعدم توفر الهياكل الأساسية فيها، والأهم من ذلك لعدم توفر القدرات البشرية اللازمة. ويشكّل العمل من أجل الحصول على التكنولوجيات الجديدة وبناء المهارات البشرية في مجتمع قائم على المعرفة عنصرين حاسمين لتحقيق الاستخدام الناجح لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية البشرية وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية.

٣٩ - ساهمت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشتى الوسائل في المبادرات الرامية إلى تمكين البلدان النامية من اغتنام الفرص الرقمية ومن ثم تعزيز ودعم تطوير الموارد البشرية بشكل أوسع وعلى نحو يتسم بمزيد من الإنصاف. وقد تم بذل جهود هائلة لتعزيز قطاع التعليم، ولا سيما تلقين أساسيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التنمية، بالإضافة إلى بناء وتطوير الهياكل الأساسية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتعزيز السياسات الملائمة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان لتحقيق التنمية من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ومن الأمثلة التي تركز على تنمية الموارد البشرية تحقيق المساواة الإلكترونية في المشروع

القطاعي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومشروع مدارس الإنترنت في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بدعم من اليونسكو.

٤٠ - اعتمد مختلف المبادرات النهج الجديدة التي تسلم بأهمية الشراكات والتفاعل التعاوني بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، لتحقيق أكبر قدر من الأثر.

٤١ - لتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض تنمية الموارد البشرية الأولوية الرئيسية بالنسبة لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وقد أطلق الأمين العام فرقة العمل في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ لمواجهة التحديات المتعلقة بتعزيز نشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على نطاق واسع واستخدامها بصورة مبتكرة، وجعل البلدان النامية تستفيد من الثورة الرقمية. وهي تشكل حافزا له دور تسهيلي واستشاري يرمي إلى جمع كل أصحاب المصلحة، وإلى تنسيق الأعمال، وبناء القدرات لإدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في برامج التنمية.

٤٢ - دعمت فرقة العمل برامج التدريب والأنشطة الأخرى الرامية إلى تنمية عملية تلقين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وبناء القدرات البشرية على استخدام هذه التكنولوجيات لأغراض التنمية. وعملت فرقة العمل على نحو وثيق من خلال الفريق العامل المعني بالموارد البشرية وبناء القدرات مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء الآخرين في القطاعين الخاص والعام لتعزيز قدرة أصحاب المصلحة على تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ذات الصلة في المبادرات المتصلة بتنمية المجتمعات والتنمية الاقتصادية، والمتصلة بالحكم والصحة والبيئة والتعليم والتصدي للكوارث. ويركز أيضا الفريق العامل على تعزيز البرامج على جميع المستويات لمنح الأفراد المهارات التقنية الملائمة من أجل استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتسهيل عملية تطوير قوى عاملة متمكنة تكنولوجيا.

٤٣ - والعامل الرئيسي الآخر في العمل من أجل الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ينطوي على تنمية الهياكل الأساسية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتسعى فرقة العمل من خلال فريقها العامل المعني بالربط بتكلفة منخفضة إلى تعزيز الحلول المبتكرة لتحقيق الربط بشكل يكون في متناول يد الفقراء في المناطق الريفية والنائية. ويستكشف الفريق العامل للطرق الكفيلة بوضع قدرة الكابلات والسواقل الزائدة عن الحاجة في مجال الاتصالات اللاسلكية تحت تصرف البلدان النامية بأسعار مخفضة. ويستكشف الفريق العامل أيضا في مبادرات أخرى، بالشراكة مع القطاعين العام والخاص،

إمكانية إنشاء نقط تبادل للإنترنت على الصعيد الوطني والإقليمي في المناطق النامية، لا سيما في أفريقيا، لتقليل الحاجة إلى ربط دولي باهظ التكلفة، يسمح للشركات التي تقدم خدمات الإنترنت والجهات الأخرى القائمة على إدارة الشبكات تحقيق وفورات من حيث الحجم في الربط الشبكي والتوسع في التنسيق والتعاون الإقليميين في مجال الاتصالات اللاسلكية.

٤٤ - تعزز فرقة العمل السياسات التي تساعد على دعم القدرات المؤسسية للبلدان النامية. وتدعم فرقة العمل، من خلال فريقها العامل المعني بالاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية والإقليمية، الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتطوير استراتيجيات وطنية شاملة لإدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بصورة فعالة في برامجها الإنمائية بغية تسهيل الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستعمالها لتعزيز الفرص الإنمائية. وقد وضع الفريق العامل وثيقة عنوانها "الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية والإقليمية: مشروع عملي"، والوثيقة عبارة عن خطة تتضمن عناصر وتضع خطوات تعزز على ما يبدو النجاح في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية والإقليمية. وعلى الصعيد الدولي، تساعد فرقة العمل على ضمان مشاركة البلدان النامية مشاركة فعلية في رسم السياسات العالمية المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٤٥ - ويقوم أيضا الفريق العامل بإعداد مبادرة لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في مسائل التجارة الإلكترونية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات التي سيعالجها برنامج الدوحة الإنمائي في إطار اجتماعات منظمة التجارة العالمية وفي إطار المفاوضات التجارية الثنائية أو الإقليمية الأخرى. وهدف المبادرة هو مساعدة البلدان النامية على تحديد مصالحها وعرضها من خلال مسائل التجارة الإلكترونية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات المثارة في هذه المفاوضات التجارية.

٤٦ - احتل تسخير إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض تنمية الموارد البشرية مركز الأولوية في كثير من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتركزت أنشطة هذه المؤسسات على زيادة الوعي بالإمكانيات التي تقدمها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وعلى تعزيز تطبيق التكنولوجيات الجديدة على مختلف المواضيع المتصلة بالتنمية.

٤٧ - أقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة قاعدة معرفية كبيرة من المعلومات، من خلال حلقات العمل، واستشارة الخبراء، والمنشورات المتصلة بتطبيق سياسات واستراتيجيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز التنمية الريفية وتأمين الأمن الغذائي. وعمل موئل الأمم المتحدة على جعل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تلبي الاحتياجات الحقيقية للمدن في السياقات الإنمائية. وتم تطوير الشراكة الاستراتيجية مع معهد

بحوث نظم البيئة، وهو معهد يأتي في طليعة المعاهد التي تطور برمجيات في مجال نظام المعلومات الجغرافية. وسوف تؤدي هذه الشراكة إلى إتاحة التكنولوجيا والتدريب في مجال نظام المعلومات الجغرافية لأكثر من ١٠٠٠ مدينة في أقل البلدان نمواً، لتمكينها من المشاركة في جمع معلومات عن المؤشرات الحضارية وتحسين إدارة المدن.

٤٨ - وتم أيضاً استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحسين فعالية عملية التعليم في البلدان النامية وإمكانية الحصول عليه ونوعيته. وشجعت الأونكتاد على الاستخدام الواسع النطاق لأساليب التعليم عن بعد والربط الشبكي لبناء وتعزيز القدرات التدريبية على الأصعدة الوطني والإقليمي ودون الإقليمي في مجالات اختصاصه. وتم تطوير استراتيجية مكيفة لهذا الغرض لتنفيذ عملية التعليم عن بعد من أجل تلبية الاحتياجات المحددة لأقل البلدان نمواً. وفي إطار هذه الاستراتيجية، تم إجراء دراسة جدوى في البلد الذي سيستفيد منها في المستقبل لتحديد المؤسسات المحلية القادرة على توفير تدريب التعليم عن بعد، فضلاً عن الحواسيب، والشبكات، وتسهيلات الإنترنت، والمدرسين المحليين الذين سيديروهم الأونكتاد. وتنطوي الاستراتيجية أيضاً على تقييم شبكات التدريب على التعليم عن بعد المتاحة في البلدان الشريكة، فضلاً عن أنشطة التدريب على التعليم عن بعد التي طورتها ونفذتها الوكالات والمؤسسات الأخرى بهدف زيادة التعاون بين المشتغلين، والاستفادة إلى أقصى حد من عمليات التآزر، وتجنب الازدواجية. وتوصي الأونكتاد كذلك بوضع حلول محددة تجمع بين أنشطة التدريب وجها لوجه والتعليم عن بعد، تمشياً مع أولويات البلدان المستفيدة.

٤٩ - يتيح مؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بمجتمع المعلومات فرصة فريدة للتوصل إلى توافق عملي للآراء وتعبئة القيادات السياسية. ويستطيع مؤتمر القمة التوصل إلى مستوى من الالتزام لمواجهة التحديات المتمثلة في سد الثغرات الرقمية ووضع نهج شامل حقيقي في مجال المعلومات والمعرفة، ومن ثم التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

رابعاً - زيادة الاستثمارات في تنمية الموارد البشرية

٥٠ - تم تحديد عدد من الفوائد المستمدة من الاستثمار في التعليم والتدريب. والتعليم الابتدائي وسيلة فعالة للحد من الفقر واللامساواة، وينطوي فعلاً على فوائد لأكثر قطاعات المجتمع فقراً. وفي المناطق التي يكون الدخل فيها منخفضاً، ينبغي إعطاء الأولوية للتعليم عند تخصيص الموارد. وقد برهنت الدراسات الحالية على أن التعليم الابتدائي يساهم في تحسين إدارة الموارد البشرية، وفي تحقيق تكيف وابتكار تكنولوجي أسرع، وبرهنت على أن التعليم مرتبط بتوسيع نطاق نشر المعلومات، وهو أمر حاسم بالنسبة لتحسين الإنتاجية^(٧).

٥١ - ومع ذلك، يفتقر العديد من البلدان إلى الموارد الكافية لتوسيع التغطية وتحسين نوعية التعليم وهي تواجه تحديات خاصة في توفير التعليم الابتدائي للجميع. والعائدات الضريبية ضعيفة عموماً وغالباً ما يتعين على الوزارات التنافس على موارد الميزانية المحلية، وغالباً ما تكون الأموال غير متوافرة على المستوى المحلي حيث أحوج الحالة ما تكون إليها. وشكلت أيضاً الفوارق بين الجنسين مشكلة حادة في المجالات المتصلة بالموارد البشرية. وتراوح تقديرات التمويل الخارجي الإضافية اللازمة للتعليم الابتدائي وحده بين ٥ مليارات دولار وما يفوق ١٠ مليارات دولار سنوياً، وهي تفترض أن البلدان سترصدها الميزانية من مواردها للتعليم. كما يتطلب توفير التعليم الثانوي وما بعده تمويلاً إضافياً^(٨).

٥٢ - وفي ما يتعلق بالصحة، أبرز تقرير اللجنة المعنية بالاقتصاد الكلي والصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية عن الاستثمار في الصحة تحقيقاً للتنمية الاقتصادية، ضخامة الموارد اللازمة لتحقيق أثر إيجابي في صحة الفقراء. وتقدّر اللجنة أن من شأن إنفاق مبلغ سنوي إضافي قدره ٦٦ مليار دولار على الصحة أن يدر أرباحاً لا تقل عن ٣٦٠ مليار دولار سنوياً في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، أي ما يمثل عائدات توازي ستة أضعاف الاستثمارات الموظفة. والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا هو إحدى أدوات التمويل الرئيسية لتغطية تكاليف استراتيجيات الوقاية من الإيدز وعلاجه. ومع أن إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز أبرز الجهد العالمي الذي بذله العديد من البلدان والقطاع الخاص والأفراد، فما زال يتعين القيام بالكثير لردم الهوة بين ما يُنفق وما يتعين إنفاقه لمواجهة مشكلة الإيدز. وتحقيقاً للنتائج المتوخاة المتمثلة في زيادة التمويل، ينبغي في الوقت نفسه أيضاً توسيع وإصلاح وتعزيز الأنظمة الصحية في البلدان النامية. وسيستلزم هذا الأمر توظيف مجموعة واسعة من الاستثمارات المترابطة ورسم استراتيجيات أكثر فعالية لاستخدام أموال المانحين والمساعدة التقنية في بناء القدرات.

٥٣ - وقد وفرت المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية الأخيرة زخماً جديداً لتخطي مناخ الوهن الذي اعتري تقديم المعونة في ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية، مع أن هذه المساعدة لا تزال إلى حد بعيد دون الالتزامات المتعهد بها في مونتيري وجوهانسبرغ. واستناداً إلى تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من شأن هذه الوعود أن تزيد القيمة الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٣١ في المائة (أي بنحو ١٦ مليار دولار) ونسبة هذه المساعدة إلى الدخل القومي الإجمالي لتبلغ ٠,٢٦ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦، وهي نسبة لا تزال أدنى إلى حد بعيد من نسبة ٠,٣٣ في المائة التي تم بلوغها بشكل ثابت حتى عام ١٩٩٢. وزادت البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي القيمة الحقيقية لما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية إلى البلدان النامية

بنسبة ٤,٩ في المائة، مع احتساب نسبة التضخم، بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وبلغ مجموعها ٥٧ مليار دولار، أي ما يوازي نسبة ٠,٢٣ في المائة من مواردها مجتمعة، محتسبة بوصفها الدخل القومي الإجمالي، ما يشكل بداية انتعاش لهذه المساعدات من أدنى مستوياتها الذي بلغ نسبة ٠,٢٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في كل من السنوات الثلاث السابقة.

٥٤ - ويجب بذل جهود متضافرة لتحقيق زيادة كبيرة في الاستثمارات في الصحة والتعليم بهدف توفير الرعاية الصحية والتعليم لجميع الفقراء في البلدان النامية، الرجال منهم والنساء على حد سواء، بمن فيهم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة كالمعوقين. فالمستويات الحالية للاستثمار في الصحة والتعليم غير كافية. فنصيب الفرد من الإنفاق على الصحة العامة متدنٍ كثيرا في معظم البلدان النامية: إذ بلغ متوسط هذا الإنفاق في عام ٢٠٠٠، مقارنا بالقوة الشرائية، ١٠٦١ دولارا في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة و ١٩٤ دولارا في البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة و ٣٨ دولارا فقط في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة^(٩). ومقارنة بالبلدان الغنية، تنفق البلدان النامية أقل كثيرا على الطالب من حيث نسبة ذلك إلى الناتج القومي الإجمالي، في جميع مراحل التعليم^(١٠). وهناك أيضا مشاكل نابعة من عدم الإنصاف. ففي معظم البلدان الفقيرة مثلا يتسم توفير التعليم الأساسي بدرجة عالية من عدم الإنصاف إذ يستفيد أفقر ٢٠ في المائة من السكان من نسبة تقل كثيرا عن ٢٠ في المائة من منافع الإنفاق العام، في حين يتلقى أغنى ٢٠ في المائة من السكان نسبة تفوق ذلك كثيرا^(١١). ومن الضروري زيادة الموارد المستمدة من جميع المصادر بغية إتاحة موارد كافية ومستدامة لتنفيذ البرامج بفعالية.

٥٥ - وتشكل التجارة أحد المصادر الهامة اللازمة لتعزيز التنمية وتمويل تنمية الموارد البشرية. فالأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ومنظم ومفتوح وغير تمييزي ومنصف، فضلا عن تحرير التجارة بشكل مجد، قادران على تحفيز التنمية وتوليد الموارد التي من الممكن استخدامها في تعزيز تقديم الخدمات التعليمية والصحية. ويمكن أيضا للتخفيف من عبء الديون الخارجية، بما في ذلك مبادلة الديون لأغراض التنمية الاجتماعية، أن يسهم في تحرير موارد من أجل الاضطلاع بأنشطة تنسجم مع تحقيق النمو والتنمية المستدامين، في قطاعي الصحة والتعليم مثلا.

٥٦ - وتشكل التحويلات المالية مصدرا هاما آخر من مصادر التمويل في العديد من البلدان النامية. إذ تمثل التحويلات المالية ثاني أكبر مصدر للتمويل الخارجي بعد الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنها تُعتبر أكثر استقرارا وأطول أجلا من المساعدة الإنمائية الدولية أو

من تدفقات الرساميل الخاصة. وقدّر البنك الدولي التحويلات المالية التي تمت عبر القنوات الرسمية في عام ٢٠٠٢ بمبلغ ٨٠ مليار دولار^(١٢). ولو احتُسبت تقديرات التحويلات المالية التي تمت عبر القنوات غير الرسمية في عام ٢٠٠٢، لارتفع هذا الرقم ارتفاعاً كبيراً. لذا تبرز الحاجة إلى إيجاد أنظمة تدير وتوجّه ترجمة هذه التحويلات المالية إلى استثمارات، كتوظيف استثمارات متناهية الصغر في صناديق تنمية المجتمعات المحلية أو العمل مستقبلاً على إصدار سندات مدعومة بتحويلات مالية.

٥٧ - ومع أن زيادة الإنفاق على التعليم والصحة أمر رئيسي للحد من الفقر، فإن مجرد رصد مزيد من الموارد لهذين القطاعين لا يضمن خفض الفقر. لذا يتعين إيلاء انتباه أكبر لتوزيع الإنفاق الاجتماعي ولطريقة إدارة شؤون هذين القطاعين. فعوض تقديم الخدمات للفقراء فحسب، من الضروري تلبية احتياجاتهم من هذه الخدمات. وعليه، يتعين توجيه النفقات الصحية والتعليمية كما يجب الحكم على السياسات تبعاً لنتائجها، وتعزيز فعالية هذين القطاعين. وينبغي توجيه النفقات نحو وضع خطط شاملة، مثل إنشاء عيادات طبية ريفية وحضرية، ورياض للأطفال ومدارس ابتدائية يفيد منها الفقراء. وينبغي ربط الاستثمارات في مجالي التعليم والصحة على نحو وثيق بالاستراتيجيات والبرامج الاقتصادية والمتعلقة بالعمالة، كما ينبغي أن تستجيب هذه الاستثمارات لاحتياجات الاقتصاد.

الإطار ٤

تعزيز تمويل السياسات الصحية المراعية للفقراء

تعمل منظمة الصحة العالمية حالياً على تعزيز قاعدة الأدلة المتعلقة بخيارات السياسات الصحية المراعية للفقراء، عن طريق القيام على نحو منهجي بتوثيق وضع وتنفيذ أوراق استراتيجيات الحد من الفقر وربطها بدليل أكثر اكتمالاً وقابلية للمقارنة يتعلق بالاتجاهات التي تسلكها إسهامات النظام الصحي والتغطية التي يوفرها والنتائج التي يحققها. وعلاوة على ذلك، وضمن المبادرة المتعلقة بالتركيز على البلدان، تعكف المنظمة حالياً على تعزيز قدرتها على تقديم الدعم للسلطات الصحية الوطنية لدى وضعها للسياسات الصحية المراعية للفقراء. ومن شأن ذلك أن يمكّن الدول الأعضاء من رصد أموال مأخوذة من مصادر تخفيف الدين ومصادر أخرى، لاستراتيجيات فعالة تلبي احتياجات الفقراء والفئات الضعيفة الأخرى. ووضعت المنظمة أيضاً مؤشر أصول يمكن استخدامه لمقارنة صحة الفقراء بغير الفقراء ولتحديد ما إذا كان النظام الصحي المعني أقل استجابة لتلبية احتياجات الفقراء.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٨ - ينبغي أن تتضمن استراتيجيات تنمية الموارد البشرية تطوير القدرات وإتاحة الفرص لجميع الأجيال وفتح الآفاق لفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، كالمعوقين والمسنين والشباب والشعوب الأصلية. وينبغي أن تصبح اعتبارات تحقيق المساواة بين الجنسين عنصرا أساسيا في وضع وتطبيق ورصد وتقييم سياسات واستراتيجيات تنمية الموارد البشرية.

٥٩ - يتعين بذل جهود متضافرة في سبيل زيادة الاستثمارات في مجالي الصحة والتعليم زيادة كبيرة بهدف توفير الرعاية الصحية والتعليم لجميع الفقراء في البلدان النامية، الرجال منهم والنساء على حد سواء، بمن فيهم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة كالمعوقين. والعمل أيضا على توجيه النفقات الصحية والتعليمية بشكل أفضل.

٦٠ - تتطلب مكافحة آفة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بذل جهود عاجلة تجمع بين الاستجابات الإنسانية القصيرة الأجل والتدابير الإنمائية الطويلة الأجل بغية إعادة بناء القدرات البشرية التي استنزفتها الإيدز.

٦١ - ينبغي جعل أنظمة التدريب أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات المهارات السريعة التغير، وتسخيرها أيضا للمتعلمين في الاقتصاد غير الرسمي. وينبغي أن تعمل خطط "من المدرسة إلى العمل" على دمج التعليم بالتعلم في مكان العمل.

٦٢ - ينبغي أن تشكل تنمية مهارات العمل الأساسية (كالتخاطب وحل المشاكل، الخ.) جزءا هاما من التعليم الأساسي وبرامج محو الأمية بغية إعداد الأفراد لدخول عالم المعارف والمجتمع المستند إلى المهارات.

٦٣ - في الإمكان توسيع نطاق تطبيق تقنيات التعلم من بعد ليشمل مختلف أنشطة وبرامج تنمية الموارد البشرية.

٦٤ - ينبغي أن تراعي سياسات توسيع استخدام التكنولوجيا ما يتوفر حاليا في البلدان المعنية من قدرات ووسائل وإمكانات وأن تشجع على استخدام الموارد المحلية المتوفرة بما فيها نظم المعلومات.

الحواشي

(١) A/57/3 (Part I)، الفقرة ٤٤، الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى والمقدم من رئيس المجلس، الفقرة ٣.

(٢) لدى إعداد هذا التقرير، وردت مساهمات من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الطيران المدني الدولية ومنظمة العمل الدولية ومكتب مكافحة المخدرات والجريمة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط

المهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وجامعة الأمم المتحدة والاتحاد البريدي العالمي وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الصحة العالمية.

(٣) انظر Globalization, Growth and Poverty: Building an inclusive world economy (world Bank, 2002).

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، الصفحة ٥٠.

(٥) انظر A/CN.9/2003/3، الفقرة ٤٠.

(٦) نفس المرجع، الفقرة ٤١.

(٧) E/CN.9/2003/2، الفقرة ١٠.

(٨) انظر البيان المشترك الصادر في الذكرى الثانية لإنشاء المنتدى العالمي للتعليم عن رؤساء اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسيف والبنك الدولي، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

(٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، ص ٩٨ (من النص الانكليزي).

(١٠) المرجع نفسه، ص ٩٣ (من النص الانكليزي).

(١١) المرجع نفسه، ص ٧ (من النص الانكليزي).

(١٢) تمويل التنمية العالمية لعام ٢٠٠٣ - السعي إلى تحقيق الاستقرار في تمويل التنمية، ص ١٦٠ (من النص الانكليزي) (البنك الدولي، ٢٠٠٣).